

الجملة وبعض ظواهرها عند سيبويه

الدكتور سامي عوض*
سميرة موسى**

(قبل للنشر في 2003/8/20)

□ الملخص □

يتناول البحث مفهوم الجملة عند سيبويه، ويميز بين مصطلحات الجملة، والكلام، والقول، ويبين أركان الجملة عنده، واهتمامه بالمعنى إلى جانب اهتمامه بنظام تركيب الجملة، وعنايته بالمتكلم والمخاطب على حد سواء، كما يدرس أهم الظواهر والأساليب اللغوية التي يظهر فيها اهتمام سيبويه بالمعنى النحوي - الدلالي كالتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والزيادة، والتعريف والتتكير، كما يتحدث عن دور الإيقاع في تحديد معنى الجملة.

* أستاذ في قسم اللغة العربية_ كلية الآداب والعلوم الإنسانية_ جامعة تشرين_ اللاذقية_ سورية
** طالبة دكتوراه في قسم اللغة العربية_ كلية الآداب والعلوم الإنسانية_ جامعة تشرين_ اللاذقية_ سورية

Sentence and Some of it's Cases in Sibawaieh View

Dr. Sami Awad *
Samira Moussa **

(Accepted 20/8/2003)

□ ABSTRACT □

This research deals with sibawaieh's view on the concept of the sentence, and his distinction between the terms of the sentece, the word and the parole, showing his the subdivisions of the sentence, and his interest in the meaning. moreover besides his interest in the system of the sentence structure, and his evenly care in the speaker and the receiver, also, he has also studied the most important phenomena and linguistic methods in which the interest of sibawaieh appears in the linguistic coontational meaning such as precedence, antecedence, delete, increase, definintion and negation. He has also spoken of the role of rhythm in determining the meaning of the sentence.

* Professor Doctor At The Department Of Arabic Language, Faculty Of Arts & Human Sciences, Tishreen University, Lattakia – Syria.

** Doctoral, Student At The Department Of Arabic Language, Faculty Of Arts & Human Sciences, Tishreen University, Lattakia – Syria.

لم يظهر مصطلح "الجملة" في دراسات النحويين الأوائل الذين سبقوا سيبويه (ت 180 هـ)، أو الذين عاصروه، ولا نعثر على هذا المصطلح عند سيبويه إلا بمعناه اللغوي، إذ يقول: "ومما أجري مجرى الأبد والدهر والليل والنهار، المحرّم وصفر وجمادى وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة لأنهم جعلوهنّ جملة واحدة لعدّة أيام".⁽¹⁾

ووردت الجملة بصيغة الجمع في قوله: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا؛ لأن هذا موضع جمل".⁽²⁾

ويستخدم مصطلح الكلام بدل الجملة، والكلام عنده هو الجملة المفيدة التي يحسن السكوت عندها، يقول: "ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبد الله حسن السكوت، وكان مستقيماً، كما حسن واستغني في قولك: هذا عبد الله" ⁽³⁾

ويقول في موضع آخر: "ألا ترى أنه لم يُنفذ الفعل في كنت إلى المفعول الذي به يستغني الكلام كاستغناء كنت بمفعوله، فإنما هذه في موضع الإخبار، وبها يستغني الكلام"⁽⁴⁾

ومصطلح الكلام يحمل أكثر من دلالة عند سيبويه، فقد يستعمله بمعنى الألفاظ المفردة كالأسماء أو الأفعال، يقول: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء"⁽⁵⁾ وربما عنى به اللغة كما في قوله: "اعلم أن كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين"⁽⁶⁾، و"كثرت في كلامهم"⁽⁷⁾، و"وهو عربي كثير في كلامهم"⁽⁸⁾ وسوى ذلك.

وأراد بالكلام أحياناً النثر في مقابل الشعر، يقول: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف"⁽⁹⁾ و"جاز في الكلام ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر"⁽¹⁰⁾

ويزيد بين الكلام والقول؛ إذ الكلام عنده ما كان يحمل معنى تاماً، والقول بخلاف ذلك، فالكلمة الواحدة يمكن أن تكون قولاً، يقول: "اعلم أن قلت" إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو قلت: زيدٌ منطلق؛ لأنه يحسن أن تقول: زيدٌ منطلق، ولا تدخل قلت، وما لم يكن هذا أسقط القول عنه، وتقول: قال زيد إن عمراً خيراً للناس، وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه: "وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك"⁽¹¹⁾، ولولا ذلك لقال: أن الله"⁽¹²⁾.

ويرى ابن جني أن الكلام عند سيبويه ما كان من الألفاظ قائماً برأسه، مستقلاً بمعناه، وأن القول عنده بخلاف ذلك، إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها، وأن القول لا يستحق هذه الصفة من حيث كانت الكلمة الواحدة قولاً، وإن لم تكن كلاماً، ومن حيث كان الاعتقاد والرأي قولاً"⁽¹³⁾

وتقوم الجملة عند سيبويه على عنصرين لا يكتمل المعنى إلا بهما هما المسند والمسند إليه، وقد عرفهما سيبويه بأنهما "مالا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدأ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدءاً من الآخر في الابتداء، ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً وليت زيدا منطلقاً؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"⁽¹⁴⁾

فالإسناد عنده يكون بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين اسم كان وخبرها، وبين اسم ليت وخبرها.

والمسند عنده هو المبتدأ، والمسند إليه هو المبنيّ عليه أي الخبر، يقول : "فالمبتدأ مسند، والمبنيّ عليه مسندٌ إليه" (15)

ويقول في موضع آخر : "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ لئبني عليه كلام، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه" (16)

وهذا خلاف ما سار عليه النحويون بعده من أن المبتدأ هو المسند إليه، والخبر هو المسند في الجملة الاسمية، أما في الجملة الفعلية فالفاعل مسند والفاعل مسند إليه.

الجملة والمعنى النحوي – الدلالي :

ثمة تفاعل وتأثير متبادل بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية في الجملة، وقد اهتم سيبويه بالمعنى كثيراً إلى جانب اهتمامه بنظام تركيب الجملة، فقد قسم الكلام إلى قسمين؛ مستقيم ومحال، فقال في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة) : "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس، وسأتيتك غداً، وأما المحال فإن تنقض أول كلامك بآخره، فنقول : أتيتك غداً، وسأتيتك أمس، وأما المستقيم الكذب فقولك : حملتُ الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه، وأما المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك : قد زيداً رأيت، وكى زيداً يأتيتك، وأشباه هذا، وأما المحال الكذب فإن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس" (17)

فالكلام المستقيم عنده هو المستقيم استقامة نحوية ودلالية، فكل جملة صحيحة نحويّاً تعد جملة مستقيمة والحكم على هذه الجملة بالحسن أو الكذب يتعلق بالمعنى الذي تؤدّيه.

ويظهر اهتمامه بالمعنى النحوي- الدلالي بأمثلته التي ذكرها عن اتساع الكلام والاختصار والإيجاز ورأى بعض الدارسين أن مفهوم الاتساع عند سيبويه لا يبتعد كثيراً عن مفهوم المجاز عند البلاغيين، فقد قال د. عبد العظيم المطعني: إن سيبويه "لم يزل يردّد هذا المصطلح الجديد في ثنايا كتابه على ما فيه مجاز وعلى ما ليس فيه مجاز من أساليب اللغة، وخرّج على هذا الفهم مئات الصور من كلام العرب، وإطلاق الاتساع على المجاز واقع موقعه من الصحة والقبول، فأحد روافد اتساع اللغة وراثتها هو المجاز، بل إنه من أعظم تلك الروافد عمقاً وتدققاً وصفاء" (18)

ورأى د. أحمد سعد محمد أن سيبويه قد تعرض لمفهوم المجاز بوصفه معنى مقابلاً لجريان الألفاظ والتراكيب على أصل وضعها في الاستعمال، ودل عليه بأمثلته التي تواتر ذكرها في مصنفات البحث البلاغي الخالص، بل تكاد تحليلاته تقف بإزاء تحليلات البلاغيين لذلك النوع من المجاز، وهو وإن لم يذكر ذلك المصطلح فقد أجراه على مصطلح الاتساع الذي لا يبعد مفهومه في عرف البلاغيين كثيراً عن مصطلح المجاز إلا من حيث العموم والخصوص، بل ربما يرادفه في مجال التحليل أحياناً (19).

ففي (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار) يقول سيبويه : "فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صيد عليه؟ وكم غير ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز، فنقول: صيد عليه يومان، وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين، ولكنه اتسع واختصر، ولذلك أيضاً وضع السائل كم غير ظرف" فقد أسند الفعل إلى زمانه الذي وقع فيه على سبيل الاتساع والتجوز، ومن

شواهد على اتساع الكلام قوله تعالى : "واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها" (21)، إنما يريد : أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا" (22) وقوله تعالى : "ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء" (23). فلم يشبهوا بما ينعق، وإنما شَبَّهوا بالمنعوق به، وإنما المعنى : مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناقع والمنعوق به الذي لا يسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى. (24)

وعبارة سيبويه "العلم المخاطب بالمعنى" تشير إلى تمييزه في الجملة بين الجانب الشكلي اللفظي، وبين الجانب الوظيفي الإعلامي، وإدراكه لدور المخاطب في الكلام، ويرى د. محمد حماسة عبد اللطيف أن هذه العبارة على بساطتها ووجازتها خطيرة الأبعاد في دلالتها النافذة، فقد يفهم أن مراد سيبويه أن يقول : إن سعة الكلام، أي الانتقال من مستوى إلى مستوى، أو التجاوز في إيقاع العلاقات النحوية بين ما لا تقع فيه عادة، أو إن شئت كسر قانون الاختيار بين المفردات بالطريقة المسموح بها لا يسوغه إلا فهم المخاطب (25).

وثمة ظواهر وأساليب يَظهر فيها اهتمام سيبويه بالمعنى النحوي - الدلالي، منها :

التقديم والتأخير :

ظاهرة التقديم والتأخير من الظواهر التعبيرية المهمة التي احتلت مكانة متميزة في الدراسات النحوية والبلاغية ، وإن اختلفت طريقة تناولها بين النحويين والبلاغيين، فالجملة العربية "لا تتميز بحتمية في ترتيب أجزائها، ورغم ذلك ترك لنا النحو رتباً تحفظ بالنسبة لهذه الأجزاء، والعدول عن هذه الرتب يمثل نوعاً من الخروج عن اللغة النفعية إلى اللغة الإبداعية" (26).

وتتميز الكلمة في اللغة العربية بحرية التنقل ضمن الجملة، لأنها تحمل معها ما يدل على صفتها الإعرابية، وهذا لم يتح لغيرها من الكلمات في غير العربية، "والقيمة النحوية للكلمة الأجنبية إنما تتحدد بموضعها المخصص لها في الجملة، فإذا زحزحت عن مكانها خرجت عن صفتها، واتخذت لها صفةً أخرى يحددها موضعها الجديد" (27)

وقد تنبّه سيبويه لظاهرة التقديم والتأخير، ومالها من أثر دلالي عند حديثه عن الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوله، حيث يكون التقديم لما يكون بيانه أهم وأولى، يقول : "فإن قَدِّمَتَ المفعول وأخرتَ الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك : ضرب زيداً عبداً لله، لأنك إنما أردت به مؤخرأ في اللفظ، فمن تمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدّماً، وهو عربيّ جيّد كثير، كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهتمانهم ويعنيانهم" (28).

ويتقدم المفعول على فعله أيضاً للعناية والاهتمام، ففي (باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم)، يقول "فإذا بنيت الاسم عليه قلت : ضربتُ زيداً، وهو الحدّ؛ لأنك تريد أن تُعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحدُّ ضربَ زيدٍ عمراً، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه، وإن قَدِّمَتَ الاسم فهو عربيّ جيّد كما كان ذلك عربياً جيّداً، وذلك قولك : زيداً ضربتُ والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء" (29).

والتقديم يكون لغير الاهتمام والعناية، كأن يكون لتبنيه المخاطب وتأكيد الكلام، فتقديم الاسم في الاستفهام يكون لتبنيه المخاطب، يقول: "وهذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً؛ لأنك تبتدئه لتبنيه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك: زيدٌ كم مرةً رأيته، وعبُدُ الله هل لقيته" (30).

والتأخير يكون للتأكيد أو الشكّ بعد اليقين، ففي (باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى)، وهي ظنٌّ وأخواتها، يقول: فإن أُلغيت قلت: عبُدُ الله أظنّ ذاهب، وهذا إخالٌ أخوك، وفيها أرى أبوك، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى، وكلُّ عربيٍّ جيّد، وإنما كان التأخير أقوى؛ لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين، ثم يدركه الشك، كما تقول: عبُدُ الله صاحبُ ذاك بلغني" (31).

فالمخالفة في ترتيب أجزاء الجملة تنبئ عن غرض ما، وهذا الغرض قد يكون توجيه التفات السامع إلى كلمة من الكلمات عن طريق إبراز هذه الكلمة إبرازاً يتحقق عنه تأثير ما، وهي فكرة قررها باسكال حينما صرح بأن الكلمات المختلفة الترتيب يكون لها معنى مختلف، وأن المعاني المختلفة الترتيب يكون لها تأثيرات مختلفة (32).

الحذف :

إن خصائص العربية لا تنحصر في ألفاظها ودلالاتها، وإنما تتجلى أيضاً في تراكيبها وأساليبها، ومن أبرز هذه الخصائص "الإيجاز" الذي يعد من أهم سمات الكلام البليغ، واللغة العربية تتسم بالإيجاز، وتهتم به، وتسعى إلى تحقيقه، فهي تسقط من الألفاظ ما يدل عليه غيره، أو ما يعرف من سياق الكلام والحال، "وأصل بلاغتها في هذه الوجازة التي تعتمد على نكاء القارئ والسامع، وتعمل على إثارة حسّه، وبعث خياله، وتنشيط نفسه، حتى يفهم بالقرينة، ويدرك باللمحة، ويفطن إلى معاني الألفاظ التي طواها التعبير" (33).

فبلاغته الإيجاز ومزيته أنه "يزيد في دلالة الكلام عن طريق الإيجاز، وذلك أنه يترك على أطراف المعاني ظلالاً خفيفة يشتغل بها الذهن، ويعمل فيها الخيال حتى تبرز وتتلوّن، وتتسع، ثم تنتشعب إلى معانٍ أحر يتحملها اللفظ بالتفسير والتأويل" (34).

فالحذف يكسب اللغة جمالية خاصة تخرجها عن المألوف، وتمنحها عمقاً دلاليّاً، فبعض العناصر اللغوية يبرز دورها الأسلوبية بغيابها أكثر من حضورها.

وقد أشار سيبويه إلى أثر الحذف في الدلالة، وارتباطه بالمتكلم والمخاطب، فدلالة السياق هي التي تدفع المتكلم إلى الحذف، يقول: هذا بابٌ يحذف منه الفعل لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، وذلك قولك: "هذا ولا زعماتك"، أي: ولا أتوهم زعماتك، ومن ذلك قول الشاعر، وهو ذو الرمة، وذكر الديار والمنازل: ديارٌ مئةٌ إذ ميٌّ مساعفةٌ ولا يرى مثلها عجم ولا عربٌ (35).

كأنه قال: أذكرُ ديارَ مئةً، ولكنه لا يذكر: "أذكر"، لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياه، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك، ولم يذكر: ولا أتوهم زعماتك لكثرة استعمالهم إياه، ولا استدلاله مما يرى من حاله أنه ينهيه عن زعمه. (36).

لقد علل الحذف بما يدعمه من سياق الحال، والسياق اللغوي، وكثرة الاستعمال، وكثرة الاستعمال في الكلام تعني "ارتباط التعبير بدلالته، وإف هذه الدلالة حتى إن ذكر بعض التراكيب كاف في تذكر هذه الدلالة المألوفة المقترنة به" (37).

ويكثر حذف الفعل في باب الإغراء والتحذير اعتماداً على القرائن المقالية والحالية، يقول في (باب ما جرى منه على الأمر والتحذير) : "وذلك قولك إذا كنت تحذّر : إياك، كأنت قلت : إياك نحّ، وإياك باعد، وإياك اتّق" (38)

وبعد أن أورد أمثلة عديدة على حذف الفعل في هذا الباب قال : "وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر" (39) ويحذف الفعل ثناء وتعظيماً ومدحاً. من ذلك قول ذي الرمة : (40)

لقد حملت قيسُ بن عيلانَ حربها على مستقلّ للنوائب والحربِ
أخاها إذا كانتَ عضاضاً سما لها على كلِّ حالٍ من ذلّولٍ ومن صعبِ

فقد نصب (أخاها) على المدح والثناء والتعظيم، و"رعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيماً، ونصبه على الفعل". (41) ويحذف الفعل أيضاً للشتم، وهذا ما ذكره سيبويه في (باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه) قال : "تقول : أتاني زيدُ الفاسقَ الخبيثَ؛ لم يرد أن يكرّره، ولا يعرّفك شيئاً تتكره، ولكنه شتمه بذلك" (42) من ذلك قوله تعالى : "وامرأته حمالة الحطب" (43)، كأنه قال : أذكر حمالة الحطب شتماً لها، وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره. (44)

الذكر والزيادة :

علاقة الحذف بحدودها البلاغية لا يمكن استيعابها إلا في ضوء العلاقة المقابلة وهي الذكر، والذكر يتصل بجوانب ذاتية ترتبط في أهميتها بالحال والمقام، كما تشد دلالتها المتكلم إليها أحياناً، ثم تنطلق لتتصل بالمتلقي أحياناً أخرى، كما ترتبط في بعض الأحيان بطبيعة الصياغة ذاتها، وأجزاء التركيب تأخذ حقها من التساوي في أهمية الذكر كما أخذته في أهمية الحذف. (45)

وسيبويه لم يهتم كثيراً بالذكر؛ لأنه الأصل في الكلام، وللأفعال عنده قواعد في الإضمار والإظهار يقول : "فاعرف فيما ذكرتُ لك أنّ الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجارٍ : فعل مظهر لا يحسن إضماره وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره، فأما الذي لا يحسن إضماره فإنه أن تنتهي إلى رجلٍ لم يكن في ذكرٍ ضربٍ، ولم يخطر بباله، فنقول : زيداً، فلا بد له من أن تقول له : اضربْ زيداً، وتقول له : قد ضربتَ زيداً، أو يكون موضعاً يقبح أن يعرَى من الفعل نحو : أن، وقد، وما أشبه ذلك، (46)

ومما يدخل ضمن باب الذكر ما يسمّى ضمير الفصل الذي يأتي للتوكيد، يقول : "وإذا قلت : كان زيدٌ أنتَ خيرٌ منه، وكنتُ أنا يومئذٍ خيرٌ منك، فليس إلا الرفع، لأنك إنما تفصل بالذي تعني به الأول إذا كان ما بعد الفصل هو الأول وكان خبره، ولا يكون الفصل ما تعني به غيره، ألا ترى أنك لو أخرجت (أنت)، لاستحال الكلام وتغيّر المعنى، وإذا أخرجت (هو) من قولك : كان زيد هو خيراً منك لم يفسد المعنى" (47)

أما الزيادة فهي إحلال عنصر دخيل على التركيب يقطع بين عناصره الأساسية، ويحركها من موضعها الأصلي إلى موضع جديد تستقرّ فيه، فتتلوّن الدلالة، ويتغيّر المعنى نتيجة هذا التحريك. (48)

ومن الزيادة يذكر سيبويه زيادة الكاف في (رويد) التي تأتي لتبين المخاطب المخصوص، فتزاد خوف الالتباس، وتحذف لعلم المخاطب، كما تأتي للتوكيد، يقول : "واعلم أن رويداً تلحقها الكاف، وهي في موضع

افعل، وذلك قولك : رُويدك زيداً، ورُويدكم زيداً، وهذه الكاف التي لحقت رويداً إنما لحقت لتبيّن المخاطب المخصوص؛ لأن رُويدَ تقع للواحد والجميع، والذَكر والأُنثى، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس مَنْ يعني بمن لا يعني، وإنما حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره، فلحاق الكاف كقولك : يا فلانُ، للرجل حتّى يقبلَ عليك، وتركها كقولك للرجل : أنتَ تفعل، استغناءً بإقباله عليك، وقد تقول أيضاً : رُويدك، لمن لا يُخاف أن يلتبسَ بسواه، توكيداً، كما تقول للمقبل عليك المنصيت لك : أنتَ تفعل ذلك يا فلان توكيداً" (49)

وثمة حروف تزداد في الكلام لتؤدي دلالات مختلفة أهمها التوكيد، من هذه الحروف الباء، ومن، ولا وما، وأن، وسواها.

التعريف والتنكير :

لقد عد سيبويه النكرة أصلاً؛ لأنها أشدُّ تمكناً من المعرفة، فالأصل في الأشياء أن تكون نكرة ثم تعرّف يقول : "واعلم أن النكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكناً؛ لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تُعرّف به فمن ثمّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة" (50)

وربط بين التعريف والتنكير وطبيعة المخاطب، يقول في (باب تخير فيه عن النكرة بنكرة) : "وذلك قولك ما كان أحد مثلك، وما كان أحد خيراً منك، وما كان أحد مجترئاً عليك، وإنما حَسُن الإخبار هنا عن النكرة حيث أردت أن تتفي أن يكون في مثل حاله شيءٌ أو فوقه؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا وإذا قلت : كان رجلٌ ذاهباً، فليس في هذا شيءٌ تعلمه كان جهله، ولو قلت : كان رجلٌ من آل فلان فارساً حَسُنَ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك كان في آل فلان، وقد يجهله، ولو قلت : كان رجلٌ في قومٍ عاقلاً، لم يحسن؛ لأنه لا يستتكر أن يكون في الدنيا عاقلاً، وأن يكون من قوم، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح" (51)

وعلى المتكلم أن يبدأ كلامه بما هو معروف عند المخاطب ثم يذكر الخبر، ولا يجوز أن يبدأ بنكرة؛ لأن ذلك سيؤدي إلى اللبس، يقول : "واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة أو معرفة فالذي تشغل به كان المعرف لأنه حدّ الكلام؛ لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك : ضرب رجلٌ زيداً؛ لأنهما شيان مختلفان" (52)

وقد تابعه المحدثون في هذا الرأي، منهم د. عبد القادر حسين الذي يرى أن بلاغة الكلام ومراعاته مقتضى حال المخاطب لن تتحقق إلا إذا ابتدأ المتكلم بالمعرفة، يقول : "قمدار الأمر أن المخاطب يريد أن يفهم، وأن يعرف شيئاً جديداً كان مجهولاً لديه، وعلى المتكلم أن يراعي هذه الحاجة، ويلبيها له، ولن يتحقق للكلام أن يكون له مدخل من البلاغة، ومراعاة لمقتضى حال المخاطب، إلا إذا ابتدأ بالمعرفة، ولو أنه بدأ بنكرة لخرج من دائرة الحسّن، فضلاً عن أن يكون كلامه مستقيماً" (53)

ويظهر عنصر الدلالة في التعريف والتنكير فيما يسمّى بالإضافة اللفظية، فثمة أسماء معرفة بأل أو بالإضافة إلى معرفة، ولكنها نكرة من حيث الدلالة، وتعامل معاملتها فتوصف بنكرة، أو توصف بها النكرة يقول: "ومما يكون مضافاً إلى المعرفة، ويكون نعتاً للنكرة، الأسماء التي أخذت من الفعل فأريد بها معنى التتوين من ذلك : مررت برجل ضاربك، فهو نعت على أنه سيضربه، كأنك قلت : مررت برجلٍ ضارب زيداً، ولكن حذف التتوين استخفافاً" (54)

وللتعريف دلالات كثيرة منها التعريف بالمجهول، أو الفخر، أو التهديد، أو الوعيد، وسوى ذلك مما يعرف من السياق، يقول : "وقد تقول : هو عبدُ الله، فاحراً أو مُوعداً، أي اعرفني بما كنت تعرف، وبما كان

بلغك عني، كما يفسر الحال التي كان يعلمه عليها، أو تبلغه، فيقول: أنا عبدُ الله كريماً جواداً، وهو عبد الله شجاعاً بطلاً" (55)

دور الإيقاع في تحديد معنى الجملة :

يرى بعض الدارسين أن النحويين اهتموا بدور المتلقي لا دور المتكلم؛ إذ جعلوا منهجهم في دراسة بناء الجملة يبدأ من المبنى للوصول إلى المعنى، أي في اتجاه معاكس لما يسير فيه نظام الحدث الكلامي في عملية الاتصال اللغوي حسب النظرة الحديثة. (56)

لكننا نرى أنهم غير مصيبيين في ذلك إلى حد بعيد، فللمتكلم دور كبير في تحديد معنى الجملة بوضعها في إطارها الصوتي الملائم، فالتنغيم أو التلوين الموسيقي يؤدي دوراً مهماً في التفريق بين معاني الجمل كالخبرية والاستفهامية مثلاً، فقد تكون الجملة خبرية في المعنى، وهي تحتوي على أداة استفهام في اللفظ، وقد تكون استفهامية دون أن تحتوي على أداة استفهام.

فالجمل العربية تقع في صيغ وموازن تنغيمية هي هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال محددة فالهيكل التنغيمي الذي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض غير الهيكل التنغيمي لجملة الإثبات، وهنّ يختلفن من حيث التنغيم عن الجملة المؤكدة.

ولكل جملة صيغة تنغيمية خاصة، والصيغة التنغيمية هي منحى نغمي خاص بالجملة يعين على الكشف عن معناها النحوي، والتنغيم في الكلام يقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة، غير أن التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة. (57)

ويقوم التنغيم بدور دلالي كبير يساعد في تفسير الجملة تفسيراً صحيحاً، و"يعدّ قرينة صوتية كاشفة عن اختيار المتكلم لنوع معين من أنواع التفسير النحوي الدلالي، وهو المسؤول في كثير من الأحيان عن تحديد عناصر الجملة المكونة لها" (58)

وقد تنبّه سيبويه إلى دور التنغيم في تحديد المعنى، فأشار إلى أن ثمة جملاً خبرية يراد بها معنى الجمل الإنشائية، من ذلك ما ذهب إليه في باب الأمر والنهي، فقال: "تقول زيدا قطع الله يده، وزيدا أمر الله عليه العيش؛ لأنّ معناه معنى زيدا ليقطع الله يده" (59)

ومما جاء خبراً، وفيه معنى الأمر ما نقله سيبويه في (باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي)، يقول: "... ومثل ذلك: اتقى الله امرؤ وفعل خيراً يثب عليه؛ لأن فيه معنى ليق الله امرؤ وليفعل خيراً، وكذلك ما أشبه هذا" (60)

وتكون الجملة استفهامية في اللفظ، ولا تحمل معنى الاستفهام، وإنما معناها التوبيخ الذي يعرف بالتنغيم الصوتي الذي يؤديه المتكلم، ففي (باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل)، يقول: "وذلك قولك: أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى، وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلوّن وتقلّ فقلت: أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى، كأنك قلت: أتحول تميمياً مرةً وقيسياً أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتقلّ، وليس يسأله مسترشداً عن أمرٍ هو جاهلٌ به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبّخه بذلك" (61)

وهكذا نرى أن التنغيم في نطق الجملة ينقلها من باب نحوي إلى باب نحوي آخر، ويظهر ذلك بارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء النطق بها للتعبير عن معانٍ مختلفة في نفس الإنسان، فالجملة قد تعتمد على التنغيم المصاحب لنطقها لتبين معناها دون أن يكون في تركيبها ما يدل على هذا المعنى.

خاتمة :

مما سبق نرى أن سببويه كان على وعي تام بمفهوم الجملة، وإن لم يذكر المصطلح إلا بمعناه اللغوي مكتفياً بمصطلح الكلام للدلالة على الجملة، والجملة عنده تقوم على عنصرين هما المسند والمسند إليه، وفي دراسته للجملة اهتمّ بالعناصر النحوية، والعناصر الدلالية، يظهر ذلك في حديثه عن الاتساع في الكلام والاختصار، والإيجاز.

ومفهوم الاتساع عنده يقترب كثيراً من مفهوم المجاز عند البلاغيين. وميز في الجملة بين الجانب الشكلي اللفظي، وبين الجانب الوظيفي الإعلامي مبيناً دور المخاطب في الكلام. وتنبه لكثير من الظواهر، وأثرها الدلالي في الجملة كالتقديم الذي يكون للعناية والاهتمام، وتبنيه المخاطب، والتأخير الذي يكون للتأكيد أو الشك بعد اليقين.

والحذف الذي تدفع إليه دلالة سياق الحال، والسياق اللغوي، وكثرة الاستعمال في الكلام. والزيادة تكون للتوكيد، وربط بين التعريف والتكثير وطبيعة المخاطب، وأشار إلى دور التنغيم في تحديد معنى الجمل.

الهوامش:

- 1- سيبويه، الكتاب 1 : 217
- 2- السابق 1 : 22
- 3- السابق 2 : 88
- 4- السابق 1 : 149
- 5- السابق 1 : 20
- 6- السابق 1 : 24
- 7- السابق 1 : 53
- 8- السابق 1 : 217
- 9- السابق 1 : 26
- 10- السابق 1 : 101
- 11- سورة آل عمران : 42
- 12- الكتاب 1 : 122
- 13- ابن جني، الخصائص 1 : 19
- 14- الكتاب 1 : 23
- 15- السابق 2 : 78
- 16- السابق 2 : 126
- 17- السابق 1 : 25-26
- 18- د. عبد العظيم المطعني، المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين المنع والإجازة 1 : 91
- 19- د. أحمد سعد محمد، الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي ص 153.
- 20- الكتاب 1 : 211
- 21- سورة يوسف : 82
- 22- الكتاب 1 : 212
- 23- سورة البقرة : 171
- 24- الكتاب 1 : 212
- 25- د. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة ص 87
- 26- د. محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص 329
- 27- د. مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق ص 87.
- 28- الكتاب 1 : 34
- 29- السابق 1 : 80-81
- 30- السابق 1 : 127
- 31- السابق 1 : 119
- 32- د. عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي ص 213

- 33- د. محمد أبو موسى، خصائص التراكيب ص 111
- 34- أحمد حسن الزيات، دفاع عن البلاغة ص 99
- 35- ديوان ذي الرمة 1 : 23، رواية الديوان : ديار مية إذ ميُّ تساعفنا
- 36- الكتاب 1 : 280
- 37- د. محمد حماسة عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي ص 25
- 38- الكتاب 1 : 273
- 39- السابق 1 : 275
- 40- من شواهد الكتاب 2 : 95، البيتان غير موجودين في الديوان.
- 41- الكتاب 2 : 65-66
- 42- السابق 2 : 70
- 43- سورة المسد : 4
- 44- الكتاب 2 : 70
- 45- د. محمد عبد المطلب، جدلية الأفراد والتركيب ص 161
- 46- الكتاب 1 : 296-297
- 47- السابق 2 : 394-395
- 48- د. محمد عبد المطلب، جدلية الأفراد والتركيب ص 149
- 49- الكتاب 1 : 244
- 50- السابق 1 : 22
- 51- السابق 1 : 54
- 52- السابق 1 : 48
- 53- د. عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص 103
- 54- الكتاب 1 : 425
- 55- السابق 2 : 80
- 56- د. مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 20
- 57- د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص 226
- 58- د. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص 117
- 59- الكتاب 1 : 142
- 60- الكتاب 3 : 100
- 61- الكتاب 1 : 343

المراجع:

.....

- 1- القرآن الكريم.
- 2- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
- 3- حسان، تمام، اللغة العربية؛ معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، 1973م
- 4- حسين، عبد القادر، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر، 1985م
- 5- حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، الطبعة الأولى، 1997م
- 6- ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، شرح الإمام أبي نصر أحمد حاتم الباهلي، رواية الإمام أبي العباس ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق 1392 هـ - 1972م.
- 7- راضي، عبد الحكيم، نظرية اللغة في النقد العربي، مكتبة الخانجي، مصر.
- 8- الزيّات، أحمد حسن، دفاع عن البلاغة، عالم الكتب - القاهرة، الطبعة الثانية، 1967م
- 9- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق د. عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب - بيروت.
- 10- عبد اللطيف، محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى، 1990م.
- 11- عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة؛ مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق - القاهرة، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 2000م
- 12- عبد المطلب، محمد، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر، الطبعة الأولى، 1994م
- 13- عبد المطلب، محمد، جدلية الأفراد والتركيب في النقد العربي القديم، مكتبة الحرية الحديثة - جامعة عين شمس، 1984م
- 14- محمد، أحمد سعد، الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1999م
- 15- المطعني، عبد العظيم، المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين المنع والإجازة، مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة الأولى، 1985م.
- 16- المخزومي، مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي - بيروت، الطبعة الثانية، 1406 هـ - 1986م.
- 17- أبو موسى، محمد، خصائص التراكييب؛ دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة الثالثة، 1980م - 1400هـ